

2023

آن الأوان لإلغاء الامتيازات الضريبية

من إعداد أمين بوزيان

باحث مستقل ومستشار في السياسات الجبائية والمالية
بمركز علي بن غدام للعدالة الجبائية

جدول المحتويات

| | |
|----|---|
| 2 | مقدمة |
| 4 | الفصل 1: إلغاء الامتيازات الضريبية لصالح الشركات |
| 11 | الفصل الثاني: إلغاء الامتيازات الضريبية لفائدة الأثرياء |
| 20 | الفصل الثالث: العمل المتواصل لمحاربة التهرب الضريبي والاحتيال |
| 23 | خلاصة وتوصيات |
| 26 | بيبليوغرافيا |

آن الأوان لإلغاء الامتيازات الضريبية

تجسد المفاوضات بين تونس وصندوق النقد الدولي جميع المخاوف المتعلقة بالميزانية والوضع الاجتماعي والاقتصادي، فالاتفاق المبدئي المعلن عنه في 15 أكتوبر 2022 كان مقروا أن يقود إلى موافقة رسمية من طرف المجلس التنفيذي للصندوق، إلا أن السلطات التونسية طلبت سحب الملف من جدول أعمال المجلس. وعلق الرئيس التونسي بشكل علني ولأول مرة منذ بداية المفاوضات قائلا إنه "يرفض الخضوع لأي إملاءات خارجية... وأن الذات البشرية ليست مجرد أرقام" مضيفا أنه من الضروري الحفاظ على البعد الإنساني والسلم الاجتماعي.

وتجري هذه المفاوضات في سياق يخنق فيه الدين المالية العامة التونسية مع حلول مواعيد سداد القروض لعام 2023 والتي تمثل 30 بالمائة من الميزانية العامة. وتهدف الحكومة في ميزانيتها لـ2023 إلى أداء الديون من خلال اللجوء إلى قروض جديدة تشكل 34 بالمائة من الميزانية والتي سيتم تمويلها من خلال 9.5 مليار كاقتراض داخلي و14.86 مليار اقتراض خارجي والذي من المفترض أن يمهد له برنامج صندوق النقد الدولي، ويعكس هذا البرنامج توجهها حكوميا يركز على حلول قصيرة الأمد لتمويل الميزانية، بشكل لا يأخذ بعين الاعتبار ضرورة انعاش الاقتصاد الوطني. وتستمد هذه الخطة الحكومية مضامينها من الوصفات التقليدية لصندوق النقد الدولي الذي يركز على تدابير تقشيفية بما فيها خصخصة الشركات الحكومية أو فتح القطاع العام أمام السوق الحر بالإضافة إلى إجراءات تقشيفية لتقليص كتلة أجور موظفي القطاع العام وتجميد الرواتب والتوظيف وإلغاء دعم أسعار المحروقات والمواد الغذائية والنقل العام.

وأمام قساوة هذه الوصفة التي من المحتمل أن تقوض السلم الاجتماعي، يصبح النقاش حول النظام الضريبي ضروريا بوصفه رافعة أساسية.

فالتقويم الهيكلي المعتمد في تونس بضغط من البنك الدولي في 1986 أدى إلى إضعاف قدرات البلد في الاعتماد على موارده الخاصة، حيث تجسدت إملاءات المؤسسات المالية الدولية آنذاك في السياسات التونسية العامة من خلال تفكيك الرسوم الجمركية وخلق المزيد من الثغرات الضريبية والخفض الكبير في الضرائب على الشركات وأصحاب الدخل المرتفع والرفع من الضرائب التنافسية، وساهم هذا الوضع في توارى العدالة الضريبية لصالح تعزيز التنافسية في الموازنة العامة من خلال نهج سياسة حالة دون وضع أسس تسمح بإعادة توزيع الثروة.

إن نموذج التنمية الذي وعد به التقويم الهيكلي قد فشل كما عبرت عن ذلك الثورة التونسية والتي انطلقت بفعل تراكم العديد من أوجه الحيف بما في ذلك انعدام العدالة الضريبية والتي نتج عنها مسار أنهى إحدى أكثر الأنظمة الديكتاتورية قسوة. وفي الواقع، يتضح أن التفاوتات الاجتماعية والجهوية التي أطلقت مسار الثورة التونسية ناتجة عن التوزيع غير العادل للثروة الراجع بالأساس إلى النظام الضريبي. ورغم أن الثورة التونسية في عمقها ثورة من أجل

عدالة ضريبية إلا أن الضرائب لاتتار في حد ذاتها، بل تطرح تساؤلات حول السياسة التي تمنح امتيازات للأغنياء بينما تتقل الطبقات العاملة بالضرائب.

ولتونس تاريخ طويل مع الثورات ذات الدوافع الاقتصادية مثل ثورة أبو يزيد صاحب الحمار في القرن العاشر وثورة علي بن غدهم عام 1864 ضد فرض ضريبة الإعانة على الفلاحين وإعفاء الأغنياء.

وفي فرنسا ليلة الرابع من غشت 1789، تم التخلي عن الامتيازات الضريبية وإعلان الثورة الفرنسية، التي تلتها نصوص تأسيسية للعدالة الضريبية والديمقراطية كما هي متعارف عليها حاليا. وبالتدرج، كرست جل الدول العدالة الضريبية كقاعدة قانونية عليا.

وكان لتونس الريادة في العالم العربي والإسلامي بتكريسها الدستوري للعدالة الضريبية في ميثاقها الأساسي لعام 1857 وفي دساتير 1861 و1959 و2014 و2022. ويعكس هذا وعيا تاريخيا بأن الإلتزام الطوعي بدفع الضرائب يعتمد أولا وقبل كل شيء على العدالة الضريبية، وحاليا أشارت أوكسفام في أحدث تقرير لها إلى أن "استطلاعات الرأي تظهر أن معظم المستجوبين يدعمون فرض ضرائب على الأثرياء. ففي الولايات المتحدة مثلا، أظهرت الاستطلاعات لأول مرة في العقد الماضي، أن أغلبية المواطنين يوافقون على أنه يتوجب على الحكومة إعادة توزيع الثروة من خلال فرض ضرائب أكبر على الأثرياء، فيما دعم 80 بالمائة من الهنود و85 بالمائة من البرازيليين الرفع من الضرائب على الأغنياء لتمويل الخدمات العامة الأساسية. وفي إفريقيا، اتفق 69 بالمائة من المستجوبين من 34 بلدا مع فرض ضرائب أكبر على الأغنياء مقارنة بالمواطنين العاديين بهدف تمويل البرامج الحكومية لفائدة الفقراء. كما أن الأثرياء يتفقون مع هذا الطرح، ففي يناير 2022، وقع أكثر من 100 مليونير على رسالة تدعو لزيادة الضرائب."

وبالنظر إلى خطورة الوضع، فإن تونس لم تعد لها القدرة على الحفاظ على الامتيازات الضريبية لصالح الأثرياء، وترتكز البدائل المذكورة أدناه على إطار إيديولوجي يروم تحقيق المنفعة العامة ووضع العدالة الضريبية في صلب السياسات العامة التونسية بالتركيز على الخصوص على إلغاء الامتيازات الضريبية.

الفصل 1: إلغاء الامتيازات الضريبية لصالح الشركات

فيما يتعلق بالضرائب على أرباح الشركات، تؤكد السياسة الضريبية التونسية على الحاجة إلى التنافسية الضريبية من خلال الاعتماد على ركيزتين: معدل ضريبة عام منخفض على الشركات وترسنة كبيرة جدا من الحوافز الضريبية.

1.1 كيف تفرض الضريبة على أرباح الشركات في تونس؟

تخضع الشركات لإعفاءات ضريبية فيما تفرض على أرباحها ضرائب نسبية وفقا للمعدلات التالية:

- ضريبة عامة قدرها 15 بالمائة،
- وضريبة خاصة قدرها 35 بالمائة تفرض على قطاعات مثل النفط والقطاع المالي والتأمين والاتصالات.

ويضغط من المؤسسات المالية الدولية ومجموعات الضغط الخاصة، تمت مراجعة الضريبة العامة على الشركات أربع مرات منذ سن الضريبة على الدخل الخاصة وقانون الضريبة على الشركات، حيث تم خفض معدل الضريبة في كل مراجعة على النحو التالي:

- من 44 بالمائة إلى 35 بالمائة مع تنفيذ الضريبة على الدخل الخاص وقانون الضريبة على الشركات في 1990،
- من 35 بالمائة إلى 30 بالمائة في 2007،
- من 30 بالمائة إلى 25 بالمائة في 2014،
- من 25 بالمائة إلى 15 بالمائة في 2021،

وعلاوة على النسب المنخفضة، فإن المردودية العامة للمعدل المبدئي للضريبة تصطمم بترسنة كبيرة من الحوافز الضريبية، تتخذ أشكال مختلفة مثل: الائتمان الضريبي والتخفيض الضريبي والإعفاءات، وتعتبر الامتيازات الضريبية نفقات ضريبية لأنها تشكل خسارة في المداخيل مقارنة بالمبدأ القياسي. ووفقا لمسار إصلاح النظام الضريبي الذي انطلق في 2013، فإن 60 بالمائة من القاعدة الضريبية للشركات تقوضها إجراءات الإعفاء الضريبي التي تعددت لدرجة لم يتمكن معها التقرير السنوي لوزارة المالية من تعداد جميع التدابير المتعلقة بالانفاق الضريبي، حيث يحث التقرير على ضرورة اجراء بحث معمق، خاصة في ما يتعلق بالنصوص التشريعية خارج قوانين الضرائب، من أجل الوصول إلى جرد شامل للامتيازات الضريبية. وتمكنت الوزارة من تعداد 339 من تدابير الانفاق الضريبي موزعة على الشكل التالي:

- 52 إئتمان ضريبي،
- 63 تخفيف ضريبي،
- 101 خصم ضريبي،
- 123 إعفاء ضريبي.

وتنضاف هذه الترسانة الكبيرة إلى اتجاه يصب نحو خفض المعدل العام للضريبة على الشركات وفق مقارنة اقتصادية تنهجها تونس بهدف تحقيق التنافسية الضريبية.

2.2 مرتكز السياسة الضريبية التونسية على أرباح الشركات

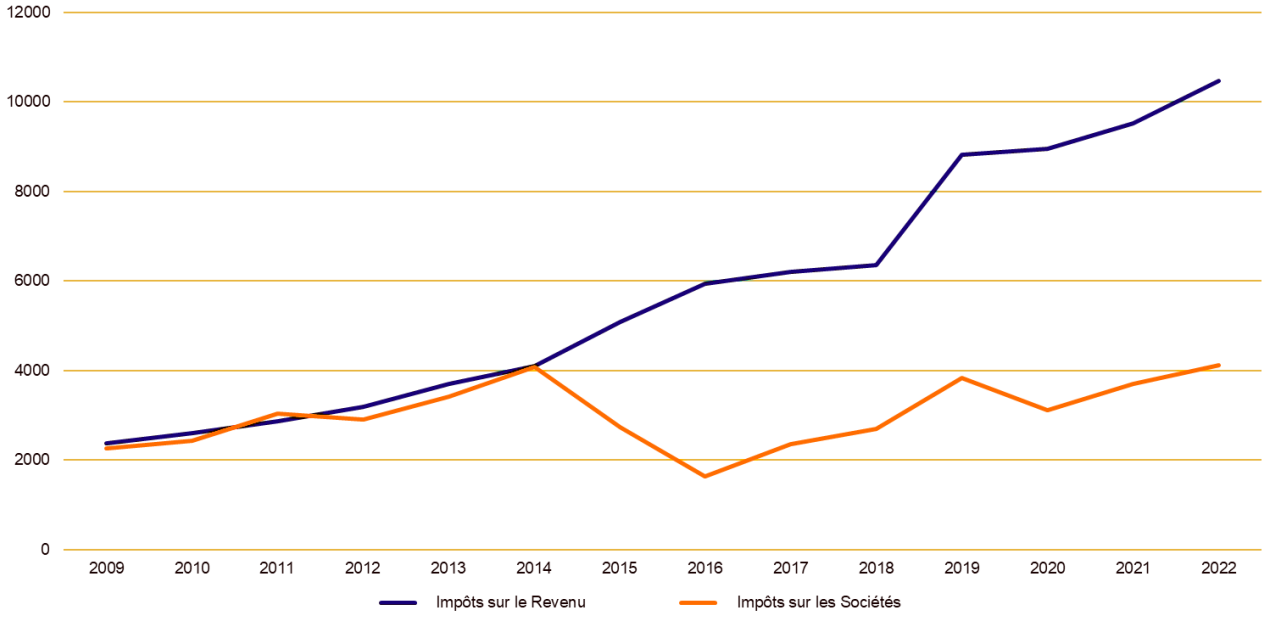
تستعمل سرديّة التنافسية الضريبية لتبرير التخفيضات الضريبية لفائدة الشركات على أسس عدة، ففي البلدان التي تعاني من اتساع القطاع غير المهيكل مثل تونس يتم تقديم التخفيضات الضريبية لصالح الشركات كرافعة لمحاربة القطاع غير المهيكل. وحسب هذه السردية، ستمكن هذه التخفيضات من توسيع القاعدة الضريبية من خلال تشجيع الفاعلين الاقتصاديين العاملين في الاقتصاد غير المهيكل على الدخول إلى الاقتصاد المهيكل والاستفادة من معدلات ضريبية ضئيلة. ومن نفس المنظور، يتم تصوير التخفيضات الضريبية لفائدة الشركات وكأنها رافعة لمحاربة التهرب الضريبي من طرف فاعلين في الاقتصاد المهيكل. والواقع أن هذه السردية ترجع التهرب الضريبي إلى العبء الضريبي المفرط، حيث أن خفض هذا العبء سيشتجع الشركات المتخلفة عن دفع الضرائب إلى الإعلان عن جميع أرباحها وأداء جميع الضرائب المستحقة.

كما يتم تبرير التخفيضات الضريبية بالحاجة إلى دعم النمو الاقتصادي، حيث يفترض أن الضرائب غير المستخلصة بسبب تخفيض المعدلات سيتم استثمارها من طرف هذه الشركات لخلق فرص شغل والمساهمة في النمو الاقتصادي. وبصفة عامة، يمكن للحوافز الضريبية تعزيز جاذبية الاقتصاد، خاصة لدى المستثمرين الأجانب. وفي الختام، ووفقا للسردية ذاتها، فإن خفض معدل الضريبة على الشركات سينتج عنه ارتفاع للمداخيل الضريبية بالنسبة للحكومة من خلال النمو الاقتصادي والرفع من القاعدة الضريبية للشركات.

2.3 تأثير السياسة الضريبية التونسية على أرباح الشركات

يصف الرسم البياني أدناه تطور المداخيل الضريبية الناتجة عن الضريبة على إيرادات الشركات ويقارنها مع مداخيل الضريبة على الدخل الشخصي خلال السنوات الـ13 الماضية:

L'évolution des recettes respectives de l'IRPP et de l'IS



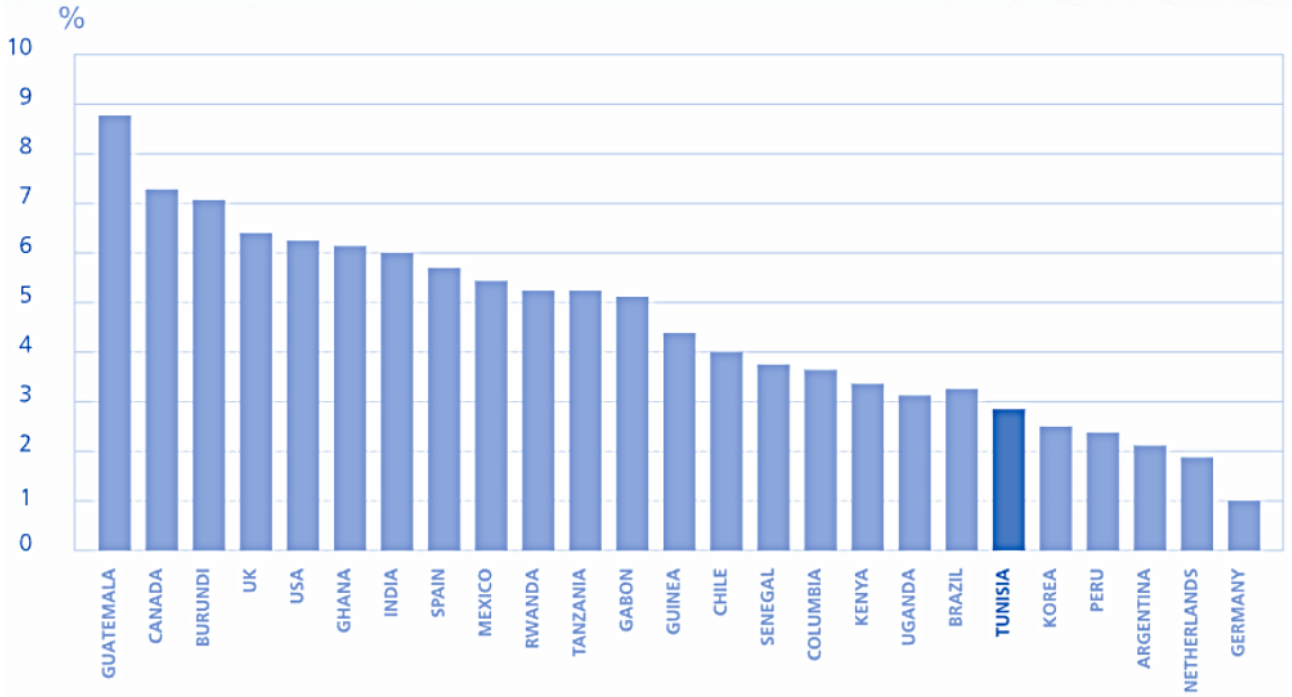
(تطور الضريبة على دخل الشركات وعلى الدخل الشخصي)
الأزرق: الضريبة على الدخل والأصفر: الضريبة على الشركات
إنجاز: تحالف آراب واتش.
المصدر: وزارة المالية التونسية.

وبعيدا عن تحقيق الأهداف المعلنة عند كل إصلاح ضريبي، يتضح في الواقع ركود وأحيانا انخفاض في مداخيل الضريبة على دخل الشركات، خاصة بعد دخول تخفيض 5 بالمائة من الضريبة على الشركات حيز التنفيذ في 2014 ولم تتحسن هذه المداخيل إلى غاية 2022 حيث بلغت مستويات ما قبل 2014 حين كانت معادلة لإيرادات الضريبة على الدخل الشخصي. ومن جهة أخرى، ارتفعت إيرادات الضريبة على الدخل الشخصي بشكل كبير لتتجاوز ضعف إيرادات الضريبة على الشركات في 2022. ويوضح الرسم البياني أعلاه الاختلال الصارخ بين الضريبة على الشركات وعلى الأسر التي تتحمل عبء الجهد الضريبي في إطار سياسة لا تستجيب لمقتضيات العدالة الضريبية. ومما لا شك فيه أن هذا الاختلال يعكس المساهمة الضئيلة للشركات في الجهد الضريبي الوطني ما يترك موارد مالية غير مستغلة في وقت المالية العمومية التونسية في حاجة ماسة إلى إليها. ويتضح مما سبق أنه تم التضحية بأدوار الدولة في تعبئة الموارد المالية وأدوارها الاجتماعية لصالح خطط اقتصادية فشلت في خلق فرص شغل وفي توسيع القاعدة الضريبية للشركات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم النمو الاقتصادي.

ويبقى الوضع مثيرا للقلق بغض النظر عن التخفيضات المتعددة والمهمة لمعدل الضريبة على دخل الشركات والمحفزات الضريبية سواء على أساس قطاعي أو أساس عام. فقد قدرت وزارة المالية كلفة 256 من أصل 339 إجراء في 7.7 ملايين دينار.

وفي 2016، صنف صندوق النقد الدولي تونس ضمن أكثر البلدان إنفاقا على الامتيازات الضريبية:

Figure 12: Coût des dépenses fiscales par pays



Auteur : FMI, << Tunisie, Evaluation de la transparence des finances publiques >>, rapport du FMI N°16/339, novembre 2016
Source : Banque Mondiale, << Effectiveness of tax incentives in developing countries - Evidence and policy implications >>.

كلفة الانفاق الضريبي في كل بلد

ففي الوقت الذي تجمع فيه الدراسات على ضعف تأثير المحفزات الضريبية على جذب الاستثمارات الخارجية، فإن تونس اختارت المواصلة في حرمان نفسها من موارد مالية مهمة كان من الممكن ضخها في استثمارات منتجة سواء في البنى التحتية أو تأهيل اليد العاملة خاصة وأن الاقتصاد التونسي متأخر مقارنة بنظرائه في المنطقة مع استمرار اتساع العجز في الميزان التجاري والميزانية.

وبالإضافة إلى ذلك استفادت الشركات الكبرى أكثر من غيرها من هذه الحوافز الضريبية لأن هذه الشركات لها الوسائل التي تمكنها من التخفيف من العبء الضريبي عبر العديد من الطرق التشريعية، فمثلا يتضح من النتائج المالية التي تنشرها شركات مدرجة في البورصة- يسري عليها معدل 35 بالمائة- أن هذه الأخيرة تقوم بتخفيف ضريبي يؤدي إلى خفض فعلي لمعدل الضريبة على الشركة لمعدلات دنيا.

وعلاوة على الكلفة المالية التي يسببها فقدان المداخل بشكل مباشر، يمكن استعمال الانفاق الضريبي كوسيلة للتهرب من أداء الضرائب، خاصة من خلال التلاعب بأسعار التحويلات.

وفي هذا السياق، ينص قانون المالية الحالي على الرفع من الضريبة على دخل الشركات في 2023 و2024 و2025 عن طريق سن الضريبة التضامنية على الشركات المعروفة في تونس بـ CSS، حيث يتعين على الشركات الخاضعة

لضريبة 15 بالمائة دفع 3 بالمائة أو ما لا يقل عن 400 دينار بينما تفرض ضريبة تضامنية قدرها 4 بالمائة أو ما لا يقل عن 400 دينار بالنسبة للشركات الخاضعة لضريبة الدخل 35 بالمائة.

وفي الوقت ذاته، تم تخفيض الضريبة التضامنية على الأشخاص الذاتيين من 1 بالمائة إلى 0.5 بالمائة. وبغض النظر على توقعات ارتفاع الضريبة على دخل الشركات بـ 8 بالمائة مقارنة بالسنة الماضية، فإن مساهمة الشركات في الجهد الضريبي الوطني يبقى في مستوى منخفض جدا منحصر في 12.5 بالمائة من مجموع المداخيل الضريبية.

وعلى الرغم من كونها خطوة أولى، فإن الضريبة التضامنية تبقى غير كافية لتحقيق توازن أفضل بين العبء الضريبي على الأسر وعلى الشركات، حيث إن الاختلالات المذكورة تستدعي إتخاذ إجراءات أكثر ملائمة وأكثر طموحا.

2.4 البدائل: إشراك الشركات الكبرى

تهدف البدائل المقترحة إلى ضمان مساهمة عادلة للشركات في الجهد الضريبي ما سيمكن للمالية العمومية من الاعتماد على مداخيل مالية وطنية إضافية وتحقيق العدالة الضريبية، وسيسمح هذا باستعادة التوازن بين الضرائب المفروضة على الأسر وعلى الشركات من جهة وبين الشركات الصغرى والمتوسطة والشركات الكبرى من جهة أخرى.

2.4.1 اعتماد الضريبة التصاعديّة في النظام الضريبي للشركات

أولا، تجدر الإشارة إلى أن الضريبة الحالية على أرباح الشركات ليس لها طابع تصاعدي ملائم، عكس ما هو معمول به في الضريبة على دخل الشركات في المغرب حيث يرتفع معدل الضريبة تماشيا مع ارتفاع أرباح الشركة وفقا لثلاث فئات ضريبية. ومع ذلك، فإن فرض نسبة 35 بالمائة تعد إجراء تصاعديا بالنسبة للضريبة على دخل الشركات لأنها تستهدف دخل الشركات التي تشتغل في القطاعات الربعية، بينما تخضع القطاعات الأخرى لمعدل عام قدره 15 بالمائة دون تمييز ضريبي بين الشركات الصغرى جدا والشركات الصغيرة والمتوسطة من جهة وبين الشركات الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى.

لذلك، من الضروري إعمال المنطق التصاعدي على الشكل التالي:

- حصر معدل 15 بالمائة بالنسبة للشركات ذات المداخيل التي لا تتجاوز مليون دينار من الأنشطة التحويلية أو التجارية و500 ألف دينار بالنسبة للخدمات والمهن غير التجارية وإرجاع نسبة 25 بالمائة كمعدل عام. إن النسب أعلاه والقاعدة التي تفرض عليها تنبع من التشريع المعمول به مؤخرا في تونس، حيث إن القاعدة المقترحة للمعدل الخاص البالغ 15 بالمائة ستستند على القاعدة التي كان معمولا بها في تونس للمعدل البالغ 20 بالمائة والذي ألغاه الفصل 14 من قانون المالية لعام 2021.

إن النظام المقترح للضريبة على دخل الشركات لن يضعف من موقع تونس في مجال التنافسية الضريبية مقارنة بالمنافسين بما فيهم المغرب الذي ينص قانون ماليته لعام 2023 على إصلاحات ضريبية تمتد إلى 2026 على الشكل التالي:

- 20 بالمائة مفروضة على الشركات ذات الربح الصافي الخاضع للضريبة أقل من 100 مليون درهم،
- 35 بالمائة مفروضة على الشركات ذات الربح الصافي يعادل أو يتجاوز 100 مليون درهم.

إن النظام المقترح سيحافظ على تنافسية تونس وسيسمح للبلد أن يبتعد عن معايير الملاذات الضريبية بسبب المعدلات المنخفضة للضريبة على دخل الشركات والمحفزات الضريبية المتعددة. كما أن المقترحات ستتمكن من إرساء عدالة ضريبية بين الشركات الصغرى جدا والشركات الصغيرة والمتوسطة من جهة وبين هذه الأخيرة والشركات الكبرى من جهة أخرى من خلال ضمان خضوعها لأنظمة ضريبية مختلفة تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي لكل فئة ضريبية.

وبنفس المنطق، ستتمكن تونس من ردم الفجوة الكبيرة بين الضرائب على الشركات وعلى الأسر من خلال إلغاء الامتيازات الضريبية الكبيرة التي تتمتع بها الشركات الكبيرة والتي ستسمح مساهماتها الضريبية من خلال هذا الإصلاح بضخ موارد مالية مهمة للمالية التونسية في هذا السياق المعقد.

2.4.2 سن ضريبة على "الأرباح الفائقة" للشركات

يمكن لهذه الضريبة أن تتخذ أشكالا مختلفة سواء كانت مؤقتة أو دائمة، نسبية أو تصاعدية سواء تم إدراجها ضمن معدل الضريبة على الشركات أو تم سنها كضريبة مستقلة، إلا أنه من الأفضل أن يتم فرضها كضريبة جديدة دائمة ذات طابع تصاعدي.

إن المعايير التي تحدد الربح الفائقة تشمل على سبيل المثال الأرباح التي تساوي أو تتجاوز معدل 30 بالمائة للمسجل في أرباح الشركة خلال السنوات الثلاث أو الخمس الماضية.

وتعطي فرنسا مثالا لهذه السياسة الضريبية حيث إن أربعة أحزاب معارضة بالبرلمان اقترحت سن ضريبة على الشركات التي يتجاوز دخلها الإضافي الخاضع للضريبة بـ1.25 مرة معدل الدخل لسنوات 2017 و2018 و2019 مع فرض ضريبة تصاعدية من 20 بالمائة إلى 25 بالمائة إلى 33 بالمائة.

وتعتبر فرنسا من بين آخر الدول الأوروبية تأخرا في اعتماد الضريبة على الأرباح الفائقة، فيما سبق للدول النيوليبرالية مثل ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة أن تبنت هذه الضريبة، كما حذت حذوها

اليونان ورومانيا وهنغاريا وإسبانيا...بينما ضاعفت إيطاليا هذه الضريبة في ماي 2022 بعد شهرين من العمل بها. ويوصي صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية والمفوضية الأوروبية بهذه الضريبة.

وتشكل الضريبة على الأرباح الفائقة رازة من ركائز تعزيز التضامن من أجل الاستجابة للأزمات ومن المنتظر أن تستفيد تونس من سنها، بشكل يجعل الضريبة مقبولة من طرف الجميع، حيث سيتعزز التأييد الشعبي لأداء الضرائب عند رؤية المستفيدين من الأزمات- مثل البنوك التي سجلت أرباحا فائقة- يؤدون هذه الضريبة. وبدون أدنى شك، ستضخ الضريبة على الأرباح الفائقة موارد مهمة لمالية الدولة بالنظر إلى الأرباح القياسية المسجلة في بعض القطاعات كالبنوك. فقد استفادت قطاعات وشركات معينة أكثر من غيرها من جائحة كوفيد 19 ومن تبعات الغزو الروسي لأوكرانيا مثل المصحات الخاصة والمختبرات وكبار الموزعين وبائعي الأدوية والمعدات الطبية بالجملة إلخ والذين يتعين عليهم إظهار تضامنهم مع شعبهم من خلال المساهمة في أداء الضريبة على الأرباح الفائقة والتي تعتبر سياسة ضريبية ستعزز من الموارد المالية للدولة وتبعث رسالة تعزز من السلم الاجتماعي والعدالة الضريبية.

2.4.3 إلغاء المزايا الضريبية غير الفعالة

إن اعتماد مقارنة براغماتية سيمكن من إلغاء المحفزات الضريبية التي أثبتت عدم جدواها، لذا من الضروري إجراء تقييم لكل المحفزات الضريبية سواء على المستوى المالي أو من حيث العلاقة بين الكلفة والفوائد. وقد سبق لوزير المالية أن أعلن عن نية الحكومة في تبسيط هذا الإجراء وفقا للاتفاق المبدئي مع صندوق النقد الدولي. ومن شأن هذا النهج أن يمكن تونس من تحقيق مدخرات كبيرة، حيث أبرز تقييم غير شامل لوزارة المالية أن الدولة تفقد موارد تقدر بـ 155 بالمائة من الضريبة على دخل الشركات أي ما يمثل 88 بالمائة من مجموع كلفة دعم الأسعار و103 بالمائة من قيمة العجز في الميزانية المتوقعة لعام 2023. لذلك، من شأن ترشيد المزايا الضريبية على أساس الفاعلية المثبتة أن يولد إيرادات ضريبية مهمة جدا، بالإضافة إلى ضخ موارد مالية غير مباشرة من خلال تبسيط النظام الضريبي التونسي الذي يعاني حاليا من المئات من التدابير والإعفاءات الموزعة في قوانين ضريبية متعددة سواء على المستويات التنظيمية أو التشريعية. إن الترشيح الناجع للمحفزات الضريبية سيمكن من جعل النظام الضريبي سهلا للفهم خاصة لدى المستثمرين كما سيجعله أقل عرضة للاحتيال الضريبي.

الفصل الثاني: إلغاء الامتيازات الضريبية لفائدة الأثرياء

إن وضع العدالة الضريبية في صلب السياسات العامة سيمكن من تأهيل النظام الضريبي وإرساء التوزيع العادل للثروة ما سيسمح بمعالجة الفوارق الاجتماعية. وفي هذا الصدد، من الضروري إلغاء الامتيازات الضريبية التي يتمتع بها الأثرياء وأصحاب العقارات الكبيرة.

2.1 إلغاء الامتيازات الضريبية لصالح التي يتمتع بها أصحاب الدخل المرتفع

2.1.1 سياسة الضريبة على الدخل في تونس

يتميز المشرع التونسي بين الربح الصناعي والربح التجاري والربح غير التجاري والربح الزراعي والأجور حيث إن الضريبة على الدخل تتخذ شكلا تصاعديا حسب الجدول الموالي:

| المعدل الفعلي عند الحد الأعلى | المعدلات الهامشية | الفئات الضريبية بالدينار |
|-------------------------------|-------------------|--------------------------|
| 0% | 0% | من 0 إلى 5000 |
| 19.5% | 26% | من 5000.001 إلى 20000 |
| 22.33% | 28% | من 20000.001 إلى 30000 |
| 26.20% | 32% | من 30000.001 إلى 50000 |
| | 35% | أكثر من 50000 |

ويخضع دخل رأس المال إلى ضريبة نسبية قدرها 20 بالمائة.

وقد خضعت الضريبة على الدخل لمراجعتين منذ انطلاق برنامج التقويم الهيكلي، كان آخرها في قانون المالية لعام 2017.

| TRANCHES DE REVENUS IMPOSABLES EN DINARS | TAUX D'IMPOSITION | TRANCHES DE REVENUS IMPOSABLES EN DINARS | TAUX D'IMPOSITION |
|--|-------------------|--|-------------------|
| De 0 à 1500 Dinars | 0 % | De 0 à 5000 Dinars | 0 % |
| De 1500,001 à 5000 Dinars | 15 % | De 5000,001 à 20000 Dinars | 26 % |
| De 5000,001 à 10000 Dinars | 20 % | De 20000,001 à 30000 Dinars | 28 % |
| De 10000,001 à 20000 Dinars | 25 % | De 30000,001 à 50000 Dinars | 32 % |
| De 20000,001 à 50000 Dinars | 30 % | Au-delà de 50000 Dinars | 35 % |
| Au-delà de 50000 Dinars | 35 % | | |

الفئات الضريبية بالدينار ومعدل الضريبة

أدى الإصلاح الضريبي لعام 2017 إلى خفض من تصاعدية الضريبة على الدخل مع انتقال المقياس من 6 فئات ضريبية إلى 5، حيث تم توسيع الفئة الدنيا التي تعفي الدخل في حدود 1500 دينار والتي كانت مدرجة ضمن فئة الحد الأدنى للأجور 1990 والتي تم رفعها لـ 5000 دينار لتعويض تأخير دام 17 عام بسبب عدم القيام بتحسين.

وتم التعويض عن التخفيف من العبء الضريبي على الفئات ذات الدخل الضعيف برفع الضريبة على الطبقة المتوسطة.

من جهة أخرى، بقيت الفئة العليا المحددة في 50000 دينار منذ 1990 على معدل 35 بالمائة، حيث يتمتع أصحاب الدخل العالي باستمرار الوضع القائم بغض النظر عن التطور اللافت الذي شهدته ثرواتهم. وعلى العموم، احتفظت السياسة الضريبية التونسية بنفس المنطق فيما يتعلق بالضريبة على الدخل على النقيض من المقاربة المتبعة سابقا في 1990 والتي عكست توجهات برنامج التقويم الهيكلي.

| TRANCHES D'IMPOSITION EN DINARS | TAUX MARGINAUX |
|---------------------------------|----------------|
| De 0 à 900 Dinars | 0 % |
| De 900 à 1300 Dinars | 5 % |
| De 1300 à 1500 Dinars | 10 % |
| De 1500 à 2000 Dinars | 15 % |
| De 2000 à 2500 Dinars | 20 % |
| De 2500 à 3000 Dinars | 25 % |
| De 3000 à 3500 Dinars | 30 % |
| De 3500 à 4000 Dinars | 36 % |
| De 4000 à 5000 Dinars | 42 % |
| De 5000 à 6000 Dinars | 48 % |
| De 6000 à 8000 Dinars | 54 % |
| De 8000 à 10000 Dinars | 56 % |
| De 10000 à 14000 Dinars | 58 % |
| 14000 à 25000 Dinars | 60 % |
| De 25000 à 40000 Dinars | 62 % |
| De 40000 à 60000 Dinars | 64 % |
| De 60000 à 80000 Dinars | 66 % |
| Au-delà de 80000 dinars | 68 % |

| TRANCHES DE REVENUS IMPOSABLES EN DINARS | TAUX D'IMPOSITION |
|--|-------------------|
| De 0 à 1500 Dinars | 0 % |
| De 1500,001 à 5000 Dinars | 15 % |
| De 5000,001 à 10000 Dinars | 20 % |
| De 10000,001 à 20000 Dinars | 25 % |
| De 20000,001 à 50000 Dinars | 30 % |
| Au-delà de 50000 Dinars | 35 % |

من خلال المراجعات المتتالية للضريبة على الدخل في سياق التقويم الهيكلي لعام 1986، تخلت تونس عن جدول ما قبل عام 1986 لتسن ضريبة على 16 فئة مع معدلات تصاعدية ومعدل هامشي أعلى يبلغ 68 بالمائة يسري على الدخل الذي يتعدى 80 ألف دينار. بدلا من ذلك أدى هذا الإصلاح إلى انتقال إلى جدول يتألف من 6 فئات فقط مع معدل هامشي يبلغ 35 بالمائة يسري على 50000 دينار فقط. وقد تم التخلي عن هذه السياسة الضريبية الهادفة إلى توزيع الجهد الضريبي بشكل عادل بين جميع الفئات بينما تم إثقال كاهل الطبقة الوسطى بمعظم الجهد الضريبي ومنح الامتيازات لأصحاب الدخل المرتفع. كما تم إضعاف الطابع التصاعدي للضريبة على الدخل بشكل كبير ما حد من فعالية النظام الضريبي على أداء مهمته في إعادة توزيع الثروة وتقليص الفوارق الاجتماعية. وعلى غرار أرباح الشركات، فإن الدخل المرتفع يكتسي أهمية في النقاش حول التنافسية الضريبية وفقا لمنطق أن الأثرياء يفضلون الاستقرار وأداء الضرائب في البلدان التي تعطيهم إمتيازات، وقد أدت هذه المقاربة إلى حرمان تونس من مداخيل ضريبية مهمة.

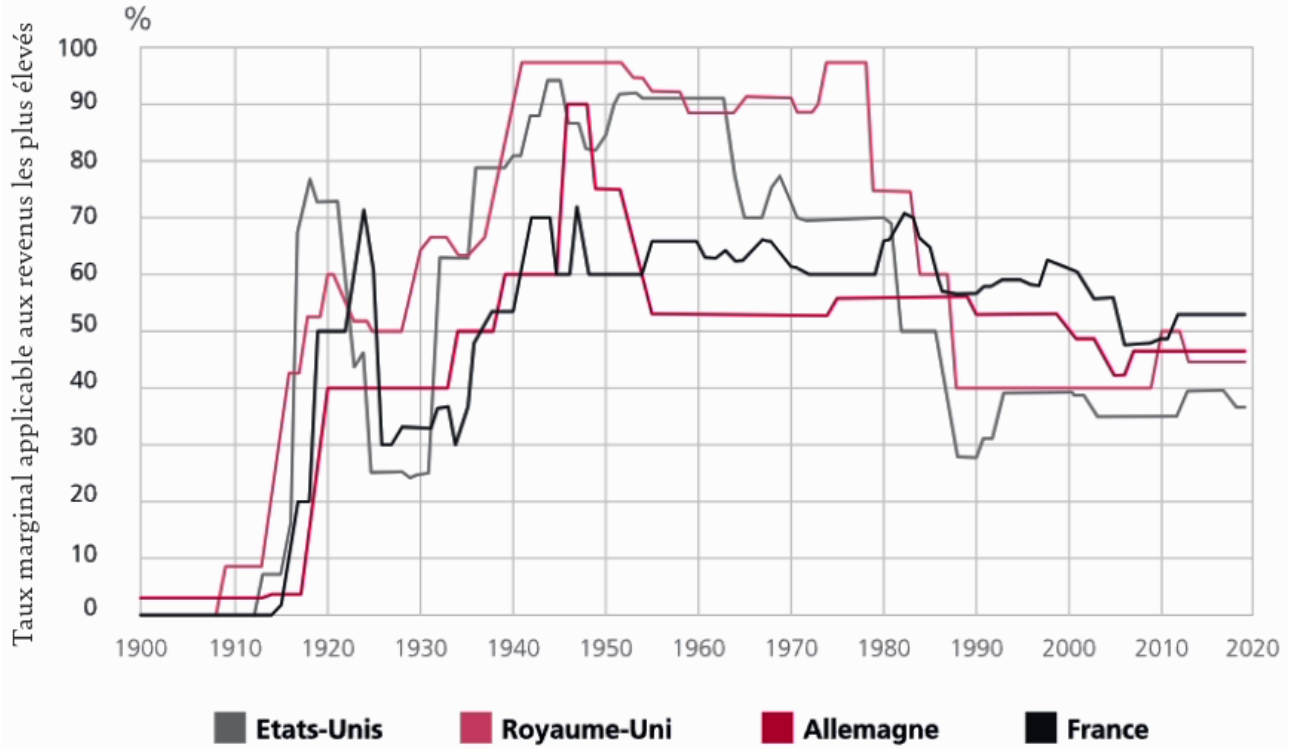
2.1.2 استهداف أصحاب الدخل المرتفع

يقترح بهذا الشأن فرض ضريبة قدرها 60 بالمائة على أصحاب الدخل المرتفع، حيث تقترح منظمة البوصلة

| مقياس بديل | | | | النطاق الحالي | | | |
|----------------------------------|-------------------|--------------------------|-------------------|----------------------------------|-------------------|--------------------------|------------------|
| المعدلات الفعلية عند الحد الأعلى | المعدلات الهامشية | الفئات الضريبية بالدينار | | المعدلات الفعلية عند الحد الأعلى | المعدلات الهامشية | الفئات الضريبية بالدينار | |
| 0% | 0% | 5501 | 0 | 0% | 0% | 5000 | 0 |
| 1.54% | 5% | 7945 | 5501 | 19% | 26% | 20000 | 5000 |
| 2.67% | 10% | 9186 | 7945 | 22.33% | 28% | 30000 | 20000 |
| 5.75% | 15% | 12224 | 9186 | 26.20% | 32% | 50000 | 30000 |
| 8.60% | 20% | 15280 | 12224 | | 35% | | أكثر من 50000 |
| 11.33% | 25% | 18336 | 15280 | | | | |
| 14% | 30% | 21392 | 18336 | | | | |
| 16.75% | 36% | 24448 | 21392 | | | | |
| 21.80% | 42% | 30559 | 24448 | | | | |
| 26.17% | 48% | 36671 | 30559 | | | | |
| 33.13% | 54% | 48895 | 36671 | | | | |
| 37.70% | 56% | 61119 | 48895 | | | | |
| 43.50% | 58% | 85566 | 61119 | | | | |
| 50.76% | 60% | 152797 | 85566 | | | | |
| 54.98% | 62% | 244475 | 797 152 | | | | |
| 57.98% | 64% | 366713 | 475 244 | | | | |
| 59.99% | 66% | 488922 | 366713 | | | | |
| | 68% | | أكثر من 488922 | | | | |

من الناحية المنهجية، يعتمد هذا الاقتراح على المعدل الذي ألغاه التقويم الهيكلي من خلال تحديثه وفقا لتطور الحد الأدنى للأجور والتضخم وفي غياب لقاعدة بيانات حول دخل الأسر. وفي هذا الإطار، فإن المعدل الضريبي الأعلى المحدد في 68 بالمائة سيسري على الفئة ذات الدخل السنوي الذي يتجاوز 488922 دينار. إن اختيار سياسة ضريبية طموحة من حيث طابعها التصاعدي يعني تبني سياسة لظالما أثبتت نجاعتها بعد فترة طويلة من تطبيقها في العديد من الدول بما فيها الأكثر ليبرالية.

Figure 7: Le taux marginal supérieur de l'impôt sur le revenu (1900 - 2020)



Auteur : Thomas Piketty

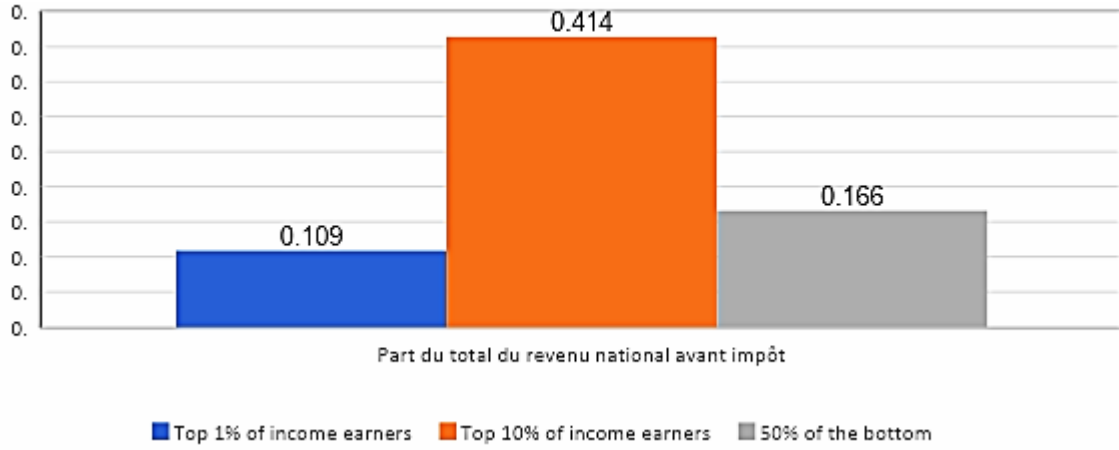
Source : Capital et idéologie

أكثر معدلات الضريبة على الدخل ارتفاع

يوضح الرسم البياني أعلاه تطور المعدلات العليا للضريبة على الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا خلال السنوات الـ 120 الماضية ويعطي صورة عن الاتجاهات الكبرى لسياسات الضريبة على الدخل في هذه الدول. فبعد مخاض صعب، استمرت الضريبة التصاعدية على الدخل بشكل فعال طيلة أربعة عقود بما فيها أوقات الأزمات (كالأزمة المالية لعام 1929 والحروب العالمية) وأوقات الرفاه كما في الثلاثينات من القرن الماضي، حيث ضمت فئات متعددة ذات معدلات متناسبة بما فيها معدل هامشي أعلى. فعلى سبيل المثال، طبقت الولايات المتحدة في الستينات من القرن الماضي مقياسا من 14 فئة مع معدل هامشي أعلى بلغ 91 بالمائة قبل دخول مرحلة النيوليبرالية مع مجيء ريجان للسلطة في الثمانينات.

لذا يجدر على تونس تجديد السياسات الضريبية بالنظر إلى الفوارق في الدخل.

Income inequality, Tunisia in 2021



الحصة من الدخل القومي قبل أداء الضريبة

المصدر: قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم، الرابط: [/https://wid.world/fr/country/tunisie](https://wid.world/fr/country/tunisie)

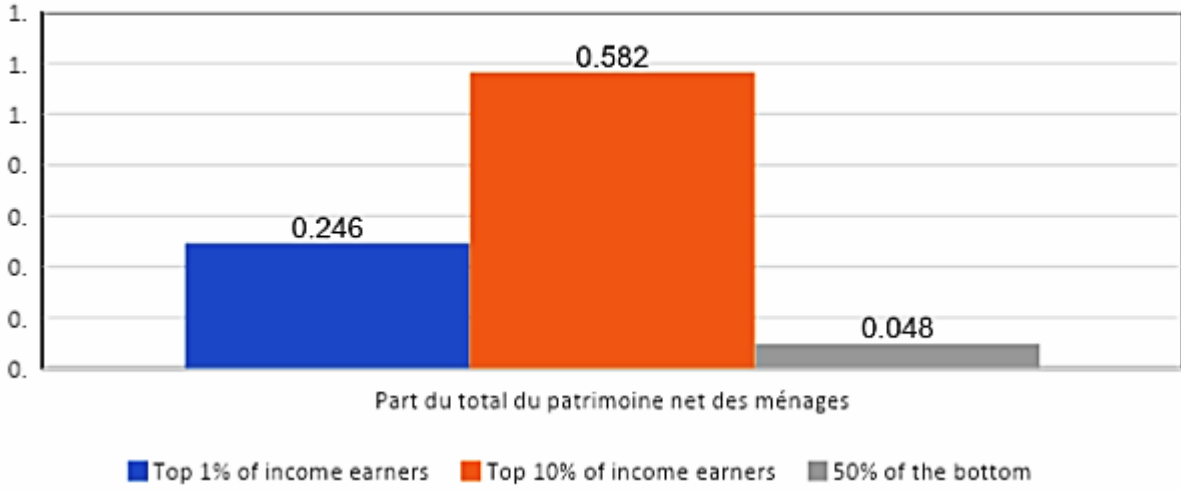
يوضح الرسم البياني أعلاه كيف أن أقلية من الشعب تستحوذ على قسط كبير من الدخل القومي، حيث أن 1 بالمائة من بالغي الثراء تمتلك 10.9 بالمائة من مجموع الدخل بينما 10 بالمائة من الأغنياء يستحوذون على 40 بالمائة. وبالتالي فإن فرض ضرائب عالية قد يسمح بضخ موارد ضريبية مهمة ستساعد المالية العمومية في مواجهة التحديات.

وفي الوقت ذاته، ستساعد هذه المداخل في إعادة توزيع الثروة وتقليص الفوارق ودعم النمو الاقتصادي، حيث أشارت عدة دراسات بما فيها دراسات صندوق النقد الدولي إلى أن الفوارق في الدخل تشكل عائقاً أمام استدامة النمو الاقتصادي.

2.2 إلغاء الامتيازات الضريبية الخاصة بالعقارات الكبرى

و رغم كونها ركيزة من الركائز الضريبية التقليدية، فإن النظام الضريبي التونسي غير ناجع في مجال الضريبة على الأصول. إذ إن الساسية الضريبية الحالية لم تتمكن من احتواء المفارقات في الثروة التي تبدو أكثر وضوحاً مقارنة مع الفوارق في الدخل.

Capital inequality, Tunisia in 2021



حصّة الأسر من إجمالي الثروة

المصدر: قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم، الرابط: [/https://wid.world/fr/country/tunisie](https://wid.world/fr/country/tunisie)

يشير الرسم البياني أعلاه إلى أن 1 بالمائة من أغنى الأثرياء يمتلكون ربع ثروة البلد وأن 10 بالمائة من الأثرياء يستحوذون على 60 بالمائة من مجموع الثروة بينما لا تتجاوز حصة 50 بالمائة من التونسيين 5 بالمائة من مجموع ثروة البلد.

ولمعالجة هذه التفاوتات، من الضروري وضع أسس لإصلاح حقيقي للضريبة على الثروة بناء على الركائز التالية: الضريبة على العقار والضريبة على الإرث والضريبة على الثروات الكبيرة.

2.2.1 سن الضريبة على الأملاك الكبرى

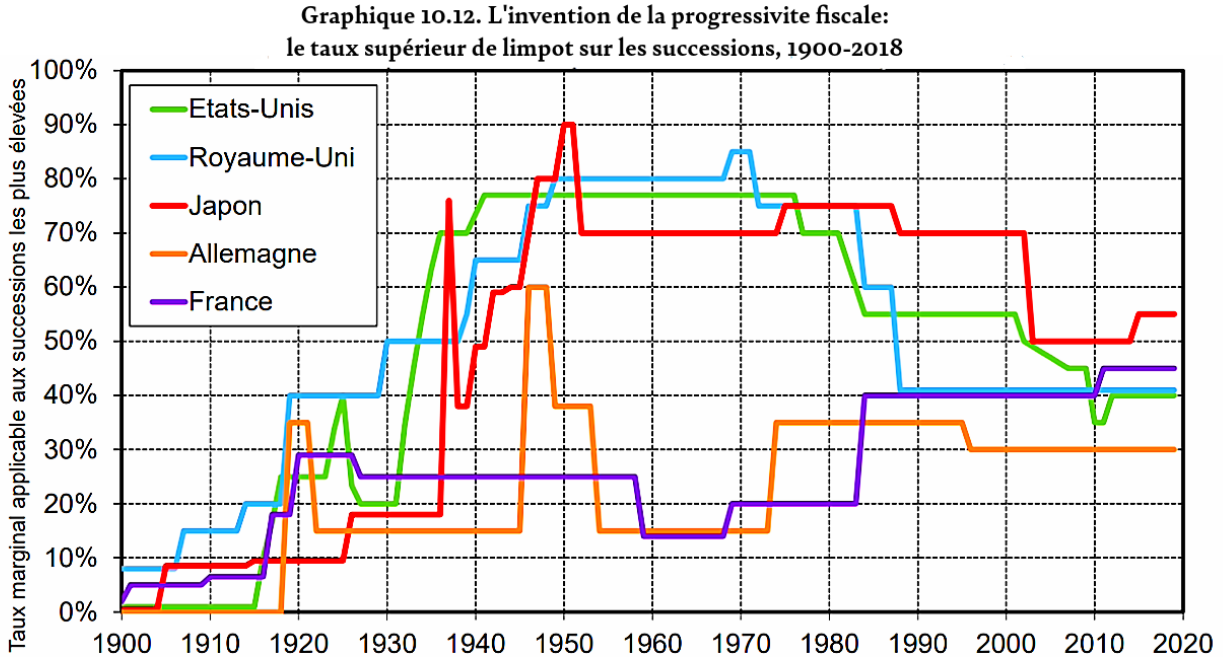
تتألف الضريبة على الممتلكات في تونس من ضريبتين محليتين وضريبة على الأراضي المبنية بالإضافة إلى ضريبة على الأراضي غير المبنية. ويتم احتساب الضريبة على الأرض المبنية على أساس 2 بالمائة من السعر المرجعي للمتر مربع المبني في كل بناية مضروب في المساحة المغطاة بنسب تتراوح ما بين 8 بالمائة و14 بالمائة، فيما تحتسب الضريبة على الأراضي غير المبنية على القيمة الحقيقية للأرض بنسبة 0.3 بالمائة.

وحسب الهيئة العليا للمالية المحلية فإن إيرادات الضريبة على الأراضي المبنية بلغت 34.8 مليون دينار، بينما ضخت الضريبة على الأراضي غير المبنية 29.7 مليون دينار مشكلة نسبة هزيلة قدرها 0.16 بالمائة من مجموع المداخيل الضريبية للدولة.

ويتعين على تونس القيام بإصلاح مستعجل لهذه الضريبة لجعلها أكثر تصاعدية وضمان سبل تنفيذها الفعال، لأنه من غير المعقول بتاتا أن عوائدها تكاد تكون منعدمة.

2.2.2 الاستفادة من العقارات الكبيرة

يخضع الإرث للضريبة في تونس بشكل نسبي وبمعدلات تتراوح بين 2.5 بالمائة و35 بالمائة حسب درجة القرابة. لذلك، يمكن القول أن هذه الضريبة غير عادلة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار مستويات الخلافة كما أنها غير كافية في حالات الإرث الكبير ولا تساهم في الحد من التفاوتات التي يعاد إنتاجها بين الأجيال. في هذا الصدد، يقترح إلغاء هذه الضريبة لصالح ضريبة تصاعدية تعفي العقارات الصغيرة مع تبني معدلات قابلة للتطور بهدف فرض الضريبة على الخاضعين للمعدلات العليا.



اكتشاف الضريبة التصاعدية: المعدلات العليا للضريبة على المستفيدين من الإرث
المصدر: بيكيتي (T)، "رأس المال والأيدولوجية"، éditions du Seuil، سبتمبر 2019، الرابط: piketty.pse.ens.fr/ideology

يظهر الرسم البياني أعلاه تطور المعدلات العليا للضريبة على العقار خلال قرن في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا. فبالنسبة للدول الثلاثة الأولى على الخصوص، فإن الاتجاه التاريخي يشبه مسار الضريبة على الدخل والتي قاربت 80 بالمائة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة طيلة ثلاثة عقود. وفي اليابان تبلغ المعدلات العليا 55 بالمائة حالياً مقارنة بـ 90 بالمائة في الخمسينات من القرن الماضي. ولا يعمل أي من البلدان المذكورة بمعدلات نسبية للضريبة على العقار.

وتسعى المعارضة البرلمانية في فرنسا من خلال مجموعة الاتحاد البيئي والاجتماعي الشعبي للدفع من أجل تبني معدل هامشي أعلى قدره 100 بالمائة وذلك عن طريق اقتراح الرفع من الضريبة على الثروات الكبرى باحتساب الهدايا ومجموع التركة التي تم تلقيها طيلة حياة المرء ووضع حد أعلى للتركة في 12 مليون يورو أي ما يعادل 100 ضعف لمتوسط صافي الثروة، بالإضافة إلى حذف الامتيازات الضريبية التي تسمح للأثرياء بالتهرب الضريبي.

2.2.3 تعزيز الضريبة على الثروات الكبرى

فرضت تونس لأول مرة في تاريخها ضريبة على الثروات العقارية من خلال قانون المالية لعام 2023 بوصفها ضريبة متناسبة تستخلص بشكل سنوي على أساس 0.5 بالمائة على كل العقارات الموجودة في تونس بغض النظر عن محل إقامة مالكيها والعقارات الموجودة في تونس أو خارجها والمملوكة من طرف أشخاص مقيمين في تونس. ويتم إعفاء الإقامات الرئيسية والعقارات المخصصة لنشاط مهني (باستثناء العقارات المؤجرة لأطراف ثالثة) من هذه الضريبة التي يتوجب عليها استهداف الأصول العقارية التي لا تقل قيمتها على 3 مليون دينار. ورغم كون هذا الإجراء يسير بلا شك في اتجاه العدالة الضريبية، إلا أنه قابل للتعزيز على الشكل التالي:

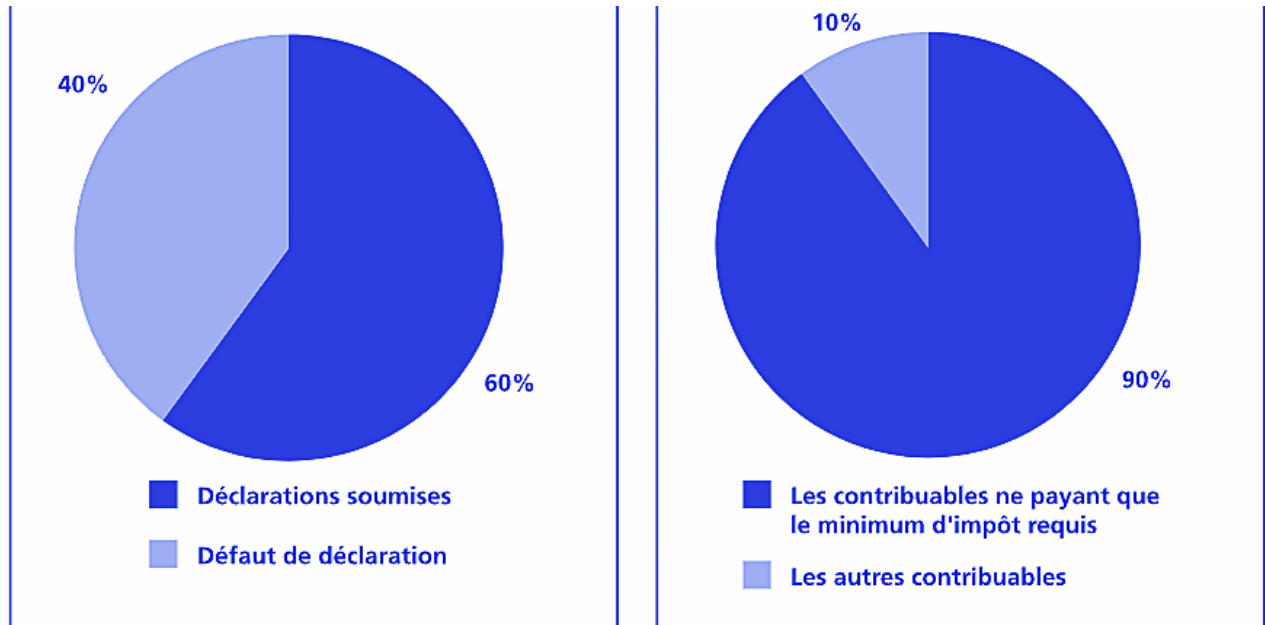
- من حيث الضرائب يمكن التخلي عن التناسبية لصالح مقياس تصاعدي يضمن أربع فئات على الأقل كما في حالة الضريبة على الثروة العقارية في الجزائر والضريبة التضامنية على الثروة في فرنسا.
- من حيث معدلات الضريبة يمكن إعمال النسب الحالية المحددة في 0.5 بالمائة على الفئات الدنيا ورفعها بـ0.5 بالمائة بالنسبة لكل فئة وصولاً عند النسبة العليا لـ2 بالمائة.
- من حيث القاعدة الضريبية يمكن التخلي عن الإعفاء التام للضريبة على الإقامة الرئيسية والعقارات المستعملة لمزاولة أنشطة مهنية من أجل سن تخفيض يصل إلى 30 بالمائة و سن ضريبة على الأصول المالية.

وستمكن هذه المقترحات من سن الضريبة على الثروة على أسس متينة.

الفصل الثالث: العمل المتواصل لمحاربة التهرب الضريبي والاحتيال

3.1 التهرب من أداء الضريبة وتجنبها يفاقم من حيف السياسة الضريبية التونسية

يخلف الاحتيال والتهرب الضريبي على نطاق واسع خسائر تقدر بـ25 مليار دينار، أي ما يمثل 60 بالمائة من المداخيل الضريبية و100 بالمائة من موارد الاقتراض وأكثر من ثلاث أضعاف قيمة العجز المتوقع في الميزانية لعام 2023. وتتخذ هذه المعضلة أشكالا مختلفة وفقا لفئات دافعي الضرائب، حيث يتميز العائد الضريبي لبعض الفئات بمردودية ضئيلة وهذا حال المهن الحرة التي تضم 400 ألف من دافعي الضرائب والصناع والتجار والذين تم استيعابهم بشكل فاضح ضمن فئة النظام الثابت.



التصريحات الضريبية الفعلية

تخلف عن التصريح الضريبي

بالمائة يؤدون الحد الأدنى الضريبي 90

دافعو الضرائب الآخرون

المصدر: وزارة المالية، قانون المالية 2021 الصفحة 52 <https://urlz.fr/gIp2>

يتضح من الرسمين البيانيين أعلاه أن 90 بالمائة يدفعون الحد الأدنى للضريبة وفق ما ينص عليه القانون التونسي بينما يتخلف 40 بالمائة من دافعي الضرائب عن القيام بالتصريح الضريبي.

إن ضئالة مساهمة هذه الفئة يضع جل ثقل الجهد الضريبي على كاهل الموظفين بسبب الاقتطاع من المنبع الذي لا يترك مناورة للتهرب الضريبي.

وبالإضافة إلى المعدلات المنخفضة للضريبة على العقارات الكبرى، يتم التهرب كذلك من أداء الضريبة على الممتلكات ما يحرم المجتمع من مساهمات ضريبية مهمة ويفاقم من حيف السياسة الضريبية.

وعلى غرار اقتطاع الضريبة على الدخل الشخصي، فإن إغلاق النظام يضمن عدم تهرب المستهلكين، خاصة من الطبقات العاملة، من أداء الضرائب التنافسية على الاستهلاك والتي تمثل العمود الفقري للسياسة الضريبية التونسية باعتمادها على الضرائب غير المباشرة بنسبة 59.8 بالمائة من مجموع العائدات الضريبية. وبغض النظر عن المعدلات الدنيا للضريبة على الدخل "حوالي نصف المقاولات التونسية (46 بالمائة)" تتخلف عن الإعلان عن دخلها ما يجعلها فعليا في موقع التهرب الضريبي، في حين 19 بالمائة تعلن خساراتها وبالتالي تعفى من الضريبة بينما يعلن 11 بالمائة أنهم حققوا تعادلا بين الانفاق والإيرادات ما يعفيهم كذلك من أداء الضريبة على دخل الشركات. وبالفعل، تقوم 24 بالمائة من المقاولات فقط بتصريحات قابلة لاستخلاص الضريبة وغالبا ما تكون هذه التصريحات دون مستوى الأرباح الحقيقية المسجلة.

ورغم اتساع نطاق آفة الاحتيايل الضريبي والخسائر الناجمة عنه، فإن التشريع الضريبي يتساهل مع التهرب الضريبي من خلال التلاعب بأسعار التحويل، فقد حد قانون المالية لعام 2001 من التصريحات بمثل هذه الصفقات بالنسبة للشركات المستقرة خارج البلاد رغم أن هذه التصريحات كانت مفروضة على جميع الشركات التي تبلغ أرباحها الصافية بعد الضرائب 400 ألف دينار و فقط الصفقات التي تتجاوز قيمتها 100 مليون دينار مع الشركات الموجودة خارج البلد، في حين كان هذا الالتزام ساريا على جميع الشركات التي يبلغ مدخولها 20 مليون دينار وعلى جميع صفقاتها. وبالتالي "...فقد أفرغ قانون المالية لعام 2001 التشريع الذي يضع قوانين اسعار التحويل من محتواه وبعث برسالة مفادها تأييد التهرب الضريبي من قبل الشركات الكبرى."

وعوض معالجة القضايا المتعلقة بالميزانية، فإن السياسة الضريبية تضعف من القدرة الشرائية للأسر وتنتهك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية لأن الموارد التي تفقدها الخزينة العامة بسبب التهرب الضريبي تؤدي إلى ضعف الخدمات العمومية خاصة في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والنقل والسكن. ومن نفس المنظور، فإن هذه السياسة لا تدعم جهود محاربة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية لأن الموارد التي تضيع تقوض من الميزانية المخصصة لتحقيق الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية والتي تبقى في حالة يرثى لها.

3.2 توفير وسائل مكافحة الاحتيال والتهرب الضريبيين

تعد النصوص التشريعية المتعلقة بمحاربة الاحتيال والتهرب الضريبيين أدوات أساسية بدءا بإلغاء مقتضيات قانون المالية لعام 2001 بشأن تسعير التحويلات، كما أنه فيه هذا الصدد يتعين على تونس العمل على المستويين الإداري والقضائي، عن طريق توظيف الآلاف لسد الخصاص في الموارد البشرية على المستويين بالإضافة إلى العمل على ضمان نجاعة وفعالية الجهود المبذولة للقضاء على الاحتيال والتهرب الضريبيين، كما يجب توفير الأدوات اللوجستية لهذه الموارد البشرية بما فيها الوسائل التكنولوجية من أجل تعزيز القدرات التقنية للقيام بالتدقيق في حسابات الشركات وتحيين آليات الاشتغال بأحدث وسائل مواجهة الاحتيال الضريبي.

وبالفعل، تعاني إدارة الضرائب من اختلالات كبيرة تجعل إجراءات التدقيق الضريبي تبدو غير مسيطرة للعصر بشكل كبير، خاصة بالنظر إلى الخصاص في الموارد البشرية والمعدات اللازمة لتحصيل الضرائب ومحاربة الاحتيال والتهرب الضريبيين.

لذا، وجب وضع برامج بناء قدرات من مستوى رفيع بغرض تمكين مفتشي الضرائب من مجاراة التطور السريع والمعقد لإجراءات تحصيل الضرائب ومحاربة التهرب الضريبي الذي برعت فيه الشركات الكبرى.

إن الأزمة الحادة للمالية العمومية وضعف نمو الاقتصاد الوطني والتفاوتات التي تمزق المجتمع التونسي ليست وضعا حتميا، لأنه باستطاعة تونس إصلاح سياستها الضريبية من أجل ضخ موارد مالية وطنية مهمة تسمح بتقليص الفوارق الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة.

إن المالية العمومية التونسية تعيش أحلك الأيام في تاريخها الحديث، وتتجلى هذه الهشاشة في انعدام التوازنات في الميزانية بما فيها الصعوبات المالية غير المسبوقة التي تعيشها المالية العامة بسبب الاقتراض الخارجي، حيث أن البلاد قد تحصل على قرض جديد من طرف صندوق النقد الدولي مع كل الصدى الجيد الذي سينتج عن هذا الاتفاق ما سيمكن تونس من الحصول على مزيد من القروض الثنائية لمواجهة الصعوبات في الميزانية، إلا أن هذا قد يجبر تونس إلى حلقة مفرغة من القروض الدائمة والتكشف. ففي الواقع، من المتوقع أن ينتج عن توقيع تونس على برنامجها الرابع مع صندوق النقد الدولي تواصل بل وتفاقم السياسات العمومية التي تم تبنيها عقب برنامج التقويم الهيكلي. إن السياسات الحالية الفاشلة قادت إلى الاختلالات البنوية يعاني منها الاقتصاد التونسي حتى قبل حلول الصدمات الخارجية المتمثلة في كوفيد 19 والغزو الروسي لأوكرانيا.

ومن خلال إقتراح بدائل، يقدم هذا التقرير مقترحات للخروج من الأزمة الحالية وبديلا من أجل القطع مع السياسات الضريبية المعتمدة طيلة 30 عاما الماضية.

كما أوضح عدم نجاعة الفكرة السائدة من قبل والتي تستعمل حجة التنافسية الضريبية لتبرير مثل هذه السياسات التي أدت إلى إضعاف قدرات الدولة على تعبئة الموارد الوطنية والتي حالت دون لعب الضريبة لدورها كركيزة من ركائز تقليص الفوارق الاجتماعية.

ولم يعد لدى تونس مجال لمواصلة منح الامتيازات للطبقات الميسورة، لدى يجب إلغاء المحفزات الضريبية وتعويضها بسياسات بديلة، لأن هذا الإلغاء هو الطريق الوحيد لإخراج تونس من أزمة الدين ووضع المنفعة العامة في صلب العملية السياسية.

في هذا الصدد، من الضروري مراجعة مساهمة الشركات في الجهد الضريبي الوطني من خلال استهداف المقاولات الكبرى:

1- حصر معدل 15 بالمائة لصالح الشركات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة،

2- العودة إلى اعتماد معدل 25 بالمائة كضريبة عامة على الشركات،

3- إرساء ضريبة جديدة دائمة ذات طابع تصاعدي على الأرباح الفائقة للشركات الكبرى مثل الأرباح التي تتجاوز 30 بالمائة من متوسط أرباح الشركة خلال السنوات الثلاثة السابقة قبل أداء الضريبة. ومن شأن هذه الإجراءات أن تقلص من الاختلالات الصارخة في المساهمة الضريبية بين الأسر وهذه الشركات، كما أن أعمال هذه الإصلاحات سيبعث رسالة تعزز من الإحساس بالعدالة الضريبية لدى جميع دافعي الضرائب، وعلاوة على ذلك، ستسمح هذه التدابير للدولة بتعبئة موارد مالية وطنية عن طريق مساهمة أكبر للمقاولات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات مع احترام العدالة الضريبية بينهم وبين المقاولات الصغرى والمتوسطة.

4- تقييم النفقات الضريبية الواحدة تلو الأخرى وحذف النفقات غير الفعالة.

وهذا بهدف تمكين تونس من:

- القيام باذخار في ما يتعلق بالنفقات العمومية عن طريق استعادة موارد تضيع بسبب المحفزات الضريبية التي تشكل 7.7 مليار دينار رغم اثباتها لعدم فعاليتها،
- تبسيط التشريع الضريبي بالنظر إلى أن الترسنة القانونية للمحفزات الضريبية موزعة على نصوص مختلفة، ما سيكمن النظام الضريبي التونسي من اتخاذ طابع شامل وسهل الفهم من طرف المستثمرين على وجه الخصوص،
- التقليل من استعمال آليات الاحتيال الضريبي مثل التلاعب بأسعار التحويلات ما سيكمن تونس من الحصول على موارد كانت ستضيع بسبب التهرب الضريبي،
- إرساء عدالة ضريبية خاصة بالنظر إلى أن هذه الحوافز يستغلها أصحاب الدخل المرتفع والأغنياء والشركات الكبرى.

كما أن هذا الإجراء ضروري لإحداث ثورة في الضريبة على الدخل من خلال:

- 5- فرض الضريبة على أصحاب الدخل المرتفع بمعدل 60 بالمائة مع إعطاء هذه الضريبة طابعا تصاعديا عن طريق تحديد فئات ضريبية بمعدلات تصاعدية.
- وسيسمح هذا الإصلاح من جعل الإصلاح الضريبي ركيزة لسياسة ضريبة بديلة تمكن الدولة من التطرق بشكل مباشر للفوارق في الدخل ورفع الضريبة على الدخل ورفع من الإيرادات الضريبية عن طريق الزيادة في مساهمة الفئات ذات الدخل المرتفع في بلاد تعاني من تفاوتات اجتماعية صارخة.
- وفي نفس الاتجاه، من الضروري إجراء إصلاح للضريبة على الثروة عن طريق:
- 6- إصلاح الضريبة على العقارات والأراضي المبنية بشكل يسمح بسن ضرائب بمعدلات مرتفع على العقارات الكبرى،
- 7- اعتماد تصاعدية الضريبة على الإرث بفرض معدلات أكبر على العقارات ذات القيمة العالية،
- 8- تعزيز الضريبة على الإرث المفروضة حديثا عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وإعمال الطابع التصاعدي، إن الضريبة على الثروة وسيلة من وسائل إعادة توزيع الثروة بالنظر إلى استهدافها للأصول خاصة إن كانت تصاعدية أكثر بشكل يمكنها كذلك من لعب دور مركزي في تعبئة الموارد المالية للدولة وتقليل الفوارق الاجتماعية.
- وفي الختام

9- نقترح توظيف موارد بشرية وتوفير المعدات اللازمة من أجل مكافحة الاحتيال والتهرب الضريبيين، وهذا يعني معالجة الاختلالات الكبيرة والخصاص في الموارد البشرية والوسائل اللوجستية لإدارة الضرائب لتمكين تونس من إعمال قوانينها لمحاربة الاحتيال والتهرب الضريبيين، لأن هذه الإصلاحات كفيلة بإيقاف النزيف الذي تعاني منه المالية العمومية بسبب الاحتيال والتهرب الضريبيين عن طريق تهيئ مناخ ملائم للانخراط الطوعي في أداء الضرائب.

Amine BOUZAIENE, "Tax justice, a survival issue within Tunisia's reach", Al Bawsala, link, <https://www.albawsala.com/ar/publications/rapports/20225132?>

Amine BOUZAIENE " Tax justice in Tunisia, an ideal trampled by debt policies ", Friedrich-Ebert-Stiftung, November 2021, link : <https://cajf.org/publications/la-justice-fiscale-en-tunisie-un-ideal-pietine-par-les-politiques-dendettement-amine-bouzaiene-friedrich-ebert-stiftung/>

Amine BOUZAIENE, "Équité fiscale et système d'imposition en Tunisie," Observatoire Tunisie de l'Économie, November 2017, link: <https://cajf.org/publications/equite-fiscale-et-systeme-dimposition-en-tunisie-amine-bouzaiene/>

Amine BOUZAIENE, "Les avantages fiscaux, une perte de revenus pour les caisses de l'État pour un bénéfice incertain", Observatoire Tunisie de l'Économie, November 2018, link: <https://cajf.org/publications/les-avantages-fiscaux-une-perte-de-revenus-pour-les-caisses-de-letat-pour-un-benefice-incertain/>

High Instance of Local Finance, second annual report, 2020, link : http://www.collectiviteslocales.gov.tn/wp-content/uploads/2022/04/HIFL_Rapportannuel_2020.pdf?fbclid=IwAR2xPIAn_Q1oYAw3f9kj8Z_5g9yP4ov5zAp9OFd8FlwfpnauETJ0_sE6LP8

Kais ATTIA, Sahar Mechmech, "Decade of Austerity", Al Bawsala, link: <https://www.albawsala.com/ar/publications/rapports/20225523>

Le monde, "Income inequality hurts growth", link: https://www.lemonde.fr/economie/article/2015/06/15/les-inegalites-de-revenus-nuisent-a-la-croissance_4654546_3234.html

Ministry of Finance, tax reform process, link: http://dev.finances.gov.tn/old/version2/images/Presentation_louti_.pdf

Néji BACCOUCHE, "Impôt, révolution, et démocratisation du système politique tunisien", Revue Tunisienne de Fiscalité n°18, Centre d'Études Fiscales de la Faculté de Droit de Sfax, 2012.

Common Note n°9 of the year 2021, Direction Générale des Études et de la Législations Fiscales, link: <https://doc-fiscale.finances.gov.tn/cimf-internet/page/document/fr/preview?path=/Notes%20communnes/2021/Note%20Commune%20n%C2%B09-1.pdf>

Circular note n°733 relating to the tax provisions of the 2023 finance law, Moroccan Ministry of Economy and Finance, link:

<https://www.finances.gov.ma/Publication/dgi/2023/NoteCirculaireN733-2023.pdf>
[fbclid=IwAR2BoEu9s-0Tg1pS3h0N_KvdlnWff32j1Kq6GhKE9nTo5yaCA0qGNJNRIwE](https://www.finances.gov.ma/Publication/dgi/2023/NoteCirculaireN733-2023.pdf?fbclid=IwAR2BoEu9s-0Tg1pS3h0N_KvdlnWff32j1Kq6GhKE9nTo5yaCA0qGNJNRIwE)

Oxfam, "The Law of the Richest", 2023, link:

https://www.oxfamfrance.org/wp-content/uploads/2023/01/Davos_2023_french_full_report.pdf

Shared Government Program of the New Ecological and Social Popular Union, May 2020, link:

<https://nupes-2022.fr/le-programme/9>

Report on Tax Expenditures and Fiscal Benefits, Ministry of Finance, 2023, link:

<http://www.finances.gov.tn/sites/default/files/2023-01/10.pdf>

Sahar MECHMECH, "Les avantages fiscaux : un fardeau pour les finances publiques", Al Bawsala, August 2020, link:

<https://cajf.org/publications/les-avantages-fiscaux-un-fardeau-pour-les-finances-publiques-sahar-mechmech-al-bawsala/>

Sahar MECHMECH, "L'administration fiscale tunisienne, un outil en panne", Al Bawsala,

<https://budget.marsad.tn/ar/blog/reports/2020/tax-aministration>

Thomas PICKETTY, "Capital and Ideology", éditions du Seuil, September 2019, link:

piketty.pse.ens.fr/ideology

World Inequality Database, link: <https://wid.world/fr/country/tunisie/>